العرب
السبت 2020/02/01
السنة 42 العدد 11604

ماذا بعد الوداع الأوروبي المؤثر للمملكة المتحدة؟

البريطانيون يهجرون أوروبا ليعيدوا اكتشاف أفريقيا

نحن مع أوروبا، لكننا لسنا جزءا منها

بعد سبعة وأربعين عاما، تخللتها ثلاث سنوات ونصف سنة عصيبة من المفاوضات، تلت تصويت معظم البريطانيين لصالح خيار الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، وما رافق ذلك من جدل ومشاعر متضاربة، سوّق خلالها مناهضو بريكست لمستقبل كارثي، جاءت ساعة الحقيقة.

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

لن ينسى البريطانيون، ومعهم الأوروبيون والعالم، الساعة الحادية عشرة بتوقيت غرينتش، من مساء الجمعة الموافق لـ31 يناير من 2020، اللحظة التي لم تعد فيها بريطانيا عضوا في الاتحاد الأوروبي. بالتأكيد لحظة مثل هذه كانت لتدخل السعادة إلى قلب ونستون تشرشل، الذي قال عام 1953 "نحن مع أوروبا، ولكن لسنا جزءا منها، ونحن مرتبطون بها، ولكن دون أن يؤثر ذلك علينا".

"إنّها ليست نهاية، بل بداية. حان الوقت لتجديدٍ حقيقيّ ولتغيير وطنيّ". بهذه الكلمات توجه رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، مخاطبا البريطانيين الذين انقسموا طويلا حول بريكست، لتدخل المملكة المتحدة في مرحلة دقيقة لإعادة بناء العلاقات التجارية مع كتلة الاتحاد الأوروبي، ومع القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

وكان البرلمان الأوروبي قد صادق الأربعاء بغالبية ساحقة على اتفاق بريكست وخصّ النواب البريطانيين بوداع مؤثر. وتصافح نواب، ورفع البعض منهم العلمين الأوروبي والبريطاني. وخلال نقاش قبل التصويت أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، "سنحبكم دائما وسنكون قريبين منكم وسنفتقدكم".

عمّت مشاعر حزن وقلق مراسم التوديع، ولم تتمكن زعيمة الاشتراكيين الديمقراطيين في البرلمان الإسبانية، إيرانتشو غارسيا، من كبت دموعها في لحظة وداع زملائها البريطانيين.. ولكن بريكست، كما قال جونسون، لن تكون النهاية بالتأكيد.

تصويت البريطانيين على بريكست لم يكن الاقتصاد يوما محوره، بل هي الرغبة في الاحتفاظ بالخصوصية، حتى ولو كلّف ذلك بعض الخسائر على الصعيد الاقتصادي. وأفضل من عبّر عن مشاعرهم هو النائب في البرلمان الأوروبي وزعيم حزب الاستقلال نايجل فاراج عندما قال "نحن نحب أوروبا ونكره الاتحاد الأوروبي".

ومع خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، رأى فاراج حلمه، الذي ناضل من أجله عشرين عاما، يتحقق. ليصبح بذلك في طليعة الخاسرين لوظائفهم.

وأعلن التاجر السابق البالغ 55 عاما، الذي يحيي برنامجا عبر إذاعة "أل بي سي"، عبر تويتر الانضمام إلى مجلة "نيوزويك" الأميركية، وتكريسه أول مقال له للموجة الشعبوية التي يعتبر أنها "بدأت للتو". داعيا مناصريه إلى الاحتفال ببريكست أمام البرلمان في لندن.

ضاعت جهود الأطراف التي ناضلت طويلا ضد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، رغم ما روّج من سيناريوهات كارثية ستلحق بالاقتصاد. الأمر الوحيد الذي يمكن الآن الاتفاق حوله هو صعوبة التنبؤ بدقة بأثر كل ذلك على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمملكة المتحدة.

> **تصويت البريطانيين على بريكست لم يكن الاقتصاد يوما محوره، بل هي الرغبة في الاحتفاظ بالخصوصية، ولو كلّف ذلك بعض الخسائر على الصعيد الاقتصادي**

نعم، تباطأ النمو الاقتصادي في بريطانيا، وبعد أن سجل 1.9 في المئة خلال عام 2017، هبط إلى 1.4 عام 2018، وإلى 1.3 خلال عام 2019، وهي أقل نسبة نمو مسجلة منذ عام 2009. ولكن هذا ليس ثمن بريكست، كما يروّج.

في ظل حرب تجارية مستعرة بين الصين والولايات المتحدة، وحالة عدم اليقين التي تسيطر على العالم نتيجة للمواجهات مع إيران وتركيا، المملكة المتحدة ليست البلد الوحيد الذي شهد تباطؤا في النمو. وتتوقع المفوضية الأوروبية أن يكون النمو في منطقة اليورو بنسبة لا تتجاوز 1.1 في المئة عام 2019.

ومقارنة بنسبة البطالة المسجلة في منطقة اليورو والبالغة 7.4 في المئة، يبدو الوضع داخل المملكة المتحدة أكثر إشراقا، مع بلوغ نسبة البطالة فيها 3.8 في المئة، وهي الأدنى منذ 45 عاما. وسجلت الرواتب ارتفاعا يفوق ارتفاع الأسعار، حيث ازدادت بنسبة 3.2 في المئة خلال عام 2019، بينما كانت نسبة التضخم بحدود 1.5 في المئة.

ولكن ماذا عن النبوءات التي روّجت لكارثة تشهدها البلاد في حال فوز عمدة لندن السابق، بوريس جونسون، بالانتخابات التي جرت في الـ12 من ديسمبر الماضي؟ حصد جونسون على فوز مدوّ، ولم تحصل الكارثة، ولم تنته بريطانيا، ولم يدمّر اقتصادها.

على العكس، جلب فوز جونسون بالانتخابات التشريعية حالة من الوضوح والاستقرار، وكان له تأثير إيجابي على الاقتصاد، وتشهد على ذلك العديد من المؤشرات.

أهم تلك المؤشرات، هو مؤشر مديري المشتريات، الذي سجل ارتفاعا بعد خمسة أشهر من التراجع. وارتفعت أيضا ثقة المستثمرين في قطاع التصنيع إلى 23 في المئة، وهو أعلى مستوى بلغته منذ عام 2014.

هذا الارتفاع الكبير في مستوى ثقة المستثمرين، في الفترة الممتدة بين تحقيقين، لم يسبق له مثيل منذ بدء نشر هذه الدراسات عام 1958.

مؤشر آخر لأثر الانتخابات على الاقتصاد هو ارتفاع أسعار العقارات، التي كانت في حالة ركود، بشكل كبير خلال يناير.

وتعهد جونسون أيضاً بإنهاء التقشف، وأعلن رفعاً للحد الأدنى للأجور بنسبة 6.2 في المئة في أبريل القادم، وهو الأعلى منذ 25 سنة. وبالطبع من شأن هذا أن يعزز الاستهلاك، وبالتالي يدفع بالنمو قدما.

ولا يستبعد، حتى أكثر المتعاطفين مع بريكست، من دخول بريطانيا في فترة عدم يقين، قد تستمر لبضعة أشهر، تكون لها آثار سلبية على الاقتصاد.

وقد يستمر النمو، الذي قدّره المصرف المركزي البريطاني عند نسبة 1.2 في المئة في 2020، في التباطؤ. بينما توقع صندوق النقد الدولي نمواً بنسبة 1.4 في المئة للاقتصاد البريطاني هذا العام، مقابل 1.3 في المئة لمنطقة اليورو.

وفي الوقت الذي جرت فيه مراسم التوديع، حطت طائرة تقلّ وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أرض لندن، لتمهيد الطريق لتقارب تجاري مع الحليف التاريخي للولايات المتحدة.

وقال بومبيو على متن الطائرة التي أقلّته إلى لندن في عبارة حملت الكثير من الدلالات "توجد مواضيع كثيرة للنقاش مع المملكة المتحدة، في وقت تدخل فيه مرحلة جديدة من سيادتها".

ورغم مواضيع خلافية بين الطرفين، ومنها مشاركة هواوي الصينية في شبكة الجيل الخامس للاتصالات في بريطانيا، وعد الرئيس الأميركي دونالد ترامب رئيس الحكومة البريطانية باتفاق تجاري "هائل" و"رائع".

وفي طريقه، ذكّر بومبيو بالموقف الأميركي من هواوي، معتبراً أن دخول المعدات الصينية إلى بريطانيا يشكل خطراً حقيقياً، فهو يرى في شركة هواوي امتدادا للحزب الشيوعي الصيني. لكن الآن، يقول بومبيو "سنخوض حوارا حول كيفية المضي قدماً".

وقدما ستمضي بريطانيا، التي قررت مؤخرا هجر القارة العجوز لإعادة اكتشاف القارة الأفريقية.

وكان رئيس الوزراء البريطاني قد دعا 54 من زعماء ورؤساء دول أفريقية، ورؤساء منظمات دولية وكبرى الشركات البريطانية والأفريقية، إلى قمة عقدت يوم 20 يناير، أكد فيها حرص بريطانيا على الشراكة مع دول القارة الأفريقية، مشيرا إلى أن بلاده ستضخ المليارات من الدولارات لاستثمارها في العديد من القطاعات بالدول الأفريقية ومنها القطارات، كما سيتم التبادل التجاري للمنتجات والسلع المختلفة مع دول القارة الأفريقية.

وتنامى الاهتمام البريطاني بأفريقيا بعد تقديرات دولية بأن القارة تستحوذ على 12 في المئة من الاحتياطات العالمية من النفط، و40 في المئة من الذهب، و19 في المئة من اليورانيوم.

وركزت جلسات القمة على عدد من القضايا، من بينها التمويل المستدام والبنية التحتية وخطط الاستثمارات المشتركة المستقبلية والتجارة، وخاصة الفرص التجارية والاستثمارية بالقارة الأفريقية وفرص النمو وخطط الطاقة النظيفة.

وتسعى بريطانيا إلى رفع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع القارة الأفريقية إلى مستوى الشراكة الكاملة، والتي ستتيح الفرصة لبريطانيا للتحول إلى بوابة أوروبا للاستثمار والتجارة مع الدول الأفريقية.

وكان رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بوصفه رئيس الاتحاد الأفريقي، افتتحا القمة.

ما تريده بريطانيا هو بناء مستقبل جديد يكون جزءا من منظومة التجارة الدولية الحرة. و"لأجل هذا" يقول جونسون "اجتمعنا اليوم، وما سيليه لاحقا نهاية الشهر بخروجنا من الاتحاد الأوروبي (...) أفريقيا هي المستقبل ولبريطانيا دور كبير لتلعبه هناك".

بريكست..
الأمر لن ينتهي ببساطة
ص8

قائمة الخلافات تتسع بين ماكرون وأردوغان

د. خطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك-باريس

يحتدم التوتر بين فرنسا وتركيا على خلفية الموقف من الملف الليبي. وتصاعد التوتر الكلامي أخيرا مع اتهام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون علنا نظيره التركي رجب طيب أردوغان بعدم احترام التزامه بتفاهمات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها في مؤتمر برلين.

استدعى ذلك ردا من وزارة الخارجية التركية يتهم فرنسا بتأزيم الوضع في ليبيا من خلال دعمها للجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر. لكن الصلات ما بين باريس وأنقرة التي تواصلت تاريخيا وحفلت بالتناغم في بعض المحطات، اتسمت غالبا بتعقيدات وتناقضات حول البحر المتوسط ومسارح أخرى، وما نشهده اليوم من خلاف حول ليبيا ليس إلا تأكيد على التنافس في سياق حروب الطاقة وتحديد مناطق النفوذ، وربما يمتد نحو التموضع الجيوسياسي لفرنسا وتركيا.

والأرجح أن اختبار القوة بين الجانبين يتصل بملفات أخرى تخص المسألة الكردية وشرق المتوسط، وتتوقف نتيجته على تفاهمات بين مختلف الأطراف المعنية ومنها روسيا والولايات المتحدة وإيطاليا وأطراف أوروبية وإقليمية في لعبة دولية لا ترحم في ليبيا البلد الذي تهافتت عليه الدول للطمع في ثرواته، فإذ به يتحول إلى فخ وبؤرة صراع مصالح وتهديد متعاظم للاستقرار والأمن.

تنطلق باريس وأنقرة من مقاربتين متناقضتين حيث تركز فرنسا على خطورة "استمرار تركيا في دعم الميليشيات المسلحة في ليبيا عبر إرسال أسلحة ومرتزقة"، بينما ترد تركيا بمقولة استدعائها من "حكومة السراج الشرعية" مع نبش للتاريخ والتذكير "بالماضي المظلم" لفرنسا، في إشارة إلى تاريخها الاستعماري في أفريقيا بشكل عام، والجزائر خاصة.

هذا الهجوم التركي المتجدد ضد فرنسا، يأتي بعد رصد حاملة الطائرات شارل ديغول فرقاطة تركية رافقت شحنة مدرعات إلى ليبيا في موازاة تقارير إعلامية تشير إلى رسوّ باخرتين حربيتين تركيتين في ميناء طرابلس، في سابقة من نوعها منذ بدء تركيا إرسال جنود ومرتزقة سوريين لدعم قوات حكومة الوفاق في معارك طرابلس.

وحسب مصادر فرنسية وأفريقية متقاطعة هناك خشية فعلية من تسريب العشرات من العناصر الجهادية والداعشية الآتية من الشمال السوري صوب الساحل وغرب أفريقيا مما يشكل تهديدا إرهابيا مباشرا للقارة السمراء وأوروبا على حد سواء.

بالرغم من الاحتدام في الملف الليبي، لا ينحصر صراع الديكة بين أردوغان وماكرون في هذا النطاق، وليس هو بالجديد إذ سبق لهما الاشتباك قبل أسابيع حول العملية التركية في شمال شرق سوريا وتقييم دور حلف شمال الأطلسي الذي يضمهما.

حينها تلفظ أردوغان بعبارات قاسية وخارجة عن العرف الدبلوماسي في تهجّمه على ماكرون. وما كان من الرئيس الفرنسي إلا تجاهله ومن ثم مقارعته في مؤتمر برلين حول ليبيا والدفع للمزيد من عزلة أنقرة أوروبيا. وبالطبع، يدرك الرئيس الفرنسي أن نظيره التركي يعتمد على واقعية سياسية في اللعب على تقاطعات وتناقضات موسكو وواشنطن من سوريا إلى شرق المتوسط وليبيا، ولذا رتبت باريس صلاتها مع روما وقلصت من التباينات معها حول الملف الليبي وانضمت إلى منتدى غاز شرق المتوسط الذي يجمع مصر وإسرائيل واليونان وقبرص وإيطاليا مما يمنحها موقعا أفضل بين الأطراف الرئيسية في اللعبة حول البحر المتوسط، خاصة مع عدم الاعتراف بمذكرتي تفاهم وقعتهما الحكومة التركية وحكومة الوفاق، في الـ27 من نوفمبر 2019، تنص أولاهما على تحديد مناطق النفوذ البحري بين الطرفين، فيما تقضي الثانية بتعزيز التعاون الأمني والعسكري بينهما.

ومن أجل إحاطة أفضل للصلات التركية – الفرنسية، لا يمكن عزل التلاسن الحاد بين أردوغان وماكرون من حين إلى آخر، عن تراكم ملفات تؤشر لعلاقة مضطربة بين فرنسا وتركيا: ملف اتهام باريس لتركيا بارتكاب جرائم إبادة جماعية ضد الأرمن، الموقف من المسألة الكردية والصلة الفرنسية مع قوى تمثيلية للأكراد في سوريا، كما أن رفض فرنسا للحاق تركيا بركب الاتحاد الأوروبي، كان له انعكاسه السلبي على ضفاف البوسفور. وهذا التعارض في المصالح بين الدولتين في أكثر من واقعة لا يحجب وجود علاقات اقتصادية وثقافية وإنسانية قوية بين الجانبين.

في العودة إلى الجذور التاريخية، تميزت العلاقات بين فرنسا وتركيا بالواقعية على الصعيد الجيوسياسي. وتلاقت المصالح مليًا عند قيام فرانسوا الأول بتوقيع معاهدة تحالف مع السلطان العثماني سليمان القانوني بهدف تطويق إمبراطورية آل هابسبورغ النمساوية – الألمانية.

واتضح للمؤرخين أن هذا التحالف كان لصالح فرنسا مما سمح لها بإضافة نفوذ كبير لها داخل بلاد الشام، من بوابة حماية مسيحيي جبل لبنان (1860). واليوم يحصل تقريبا العكس، إذ تراقب ألمانيا إنجيلا ميركل الاشتباك التركي – الفرنسي من دون اهتمام ومبالاة. واللافت أيضا أن مسعى ماكرون للانفتاح على روسيا سبقته تفاهمات وتجاذبات بين القيصر والسلطان في هذه الحقبة، فيما "ماكرون بونابرت" حسب توصيف الرئيس ترامب له، لا يتمكن من تسجيل نقاط حاسمة في مواجهاته الخارجية.

والمخفي في الملف الفرنسي – التركي ربما يكمن في سعي أردوغان لمحو التأثير الحاسم السياسي والثقافي الذي مارسته فرنسا خلال حقبة تأسيس الجمهورية التركية على أنقاض الإمبراطورية العثمانية واستلهام أتاتورك لأفكار التنوير الفرنسية في بناء درب الحداثة والتقرب من الغرب. خلف مبارزة "الديكة" تكمن معركة هوية حول انتماء تركيا وموقعها في اللعبة الدولية، كما حول صلة فرنسا بالشرق وبحوض البحر المتوسط. إنها خطوط تماس دينية وثقافية وحضارية وجيوسياسية في صراعات تحريك الخرائط والتحالفات والمصالح ضمن " الفوضى الاستراتيجية" في العالم.

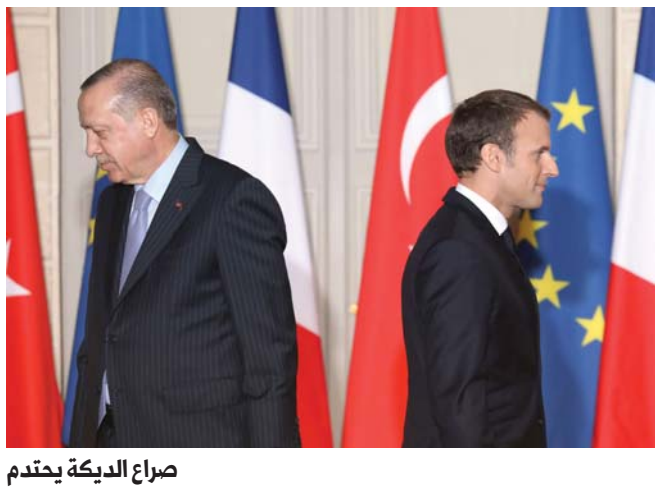

صراع الديكة يحتدم